الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملـتقى الوطـــني الأول حـــــــول:

الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية

يومي 24 و 25 أفريل 2018

الملخص:

لقد بات الفساد من الأمراض الإجتماعية السياسية الإقتصادية القليلة جدّا التي تحظى بتوافق آراء دولي ، من حيث الماهية أو الأثار المدمرة ، خاصة على كل الأصعدة ، وهي الآفة التي تتعدى حدود المحلية إلى الفسحة الدولية ، ولا يختلف حولها كل المتعاطين للشأن العام في البلدان المتخلفة والمتقدمة في آن واحد .

ولأن الفساد خطير جدّا ، ومتعدد الأوجه، والأنواع، والأبعاد فقد عمدت البلدان (تقريبا) والمنظمات الدولية مسالك لمواجهتها بدءا بضبط مختلف تعاريفه ومناهج السعي لمحاربته ، والإجتهاد في وضع آليات وأدوات قياسه وفي مقدمتها مؤشر تلقي الرشاوى (ICP - corruption perciption index) بناء على معايير وأدوات حساب ومراحل تتوخى الحد الأدنى من المصداقية والصدقية ، من بينها ضبط مصادر الحساب ،والدول المنضوية في المؤشر وكيفية إعداد جدول الترتيب

الكلمات المفتاحية : الفساد ، توافق الأراء ،مؤشر تلقي الرشاوى ، مصادر الحساب ، جدول الترتيب .

Abstract

Corruption has become one of the very few socio-political and economic diseases that enjoy international consensus, in terms of the nature or destructive effects, especially at all levels.

It is the scourge that transcends the boundaries of the local to the international arena, and it is not different from all those who use public affairs in underdeveloped and developed countries. same time

Because of the fact that corruption is very serious, multifaceted, types and dimensions, countries (almost) and international organizations have taken steps to confront them by starting to adjust their various definitions and methods of combating them, and to develop mechanisms and tools for measuring them, particularly the ICP index based on criteria, The minimum credibility and credibility, including the control of account sources, countries included in the index and how to prepare the ranking table

Keywords: corruption, consensus, index perciption corruption(, account sources, ranking table

الفساد جريمة بأوجه متنوعة ومؤشر قياس

الدكتور محي الدين شبيرة
كلية الإقتصاد والتجارة والتسيير
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي
aemykou@yahoo.fr

تمهيد

إن إثارة موضوع الفساد باتت في هذه الأيام علنية في غالبية دول العالم ، ومع استفحالها ، واستشرائها بصورة مفزعة لم يعد بالإمكان إخفائها أو التنكر لوجودها ، حيث باتت هذه الآفة الخطيرة تحظى بإجماع الساسة والنقابيين والصحافيين ومؤسسات القضاء والمجتمع المدني على وجوب القضاء عليها، وفي أسرع وقت ممكن .

فلماذا هذا التوافق العالمي حول خطورة الظاهرة وضرورة التخلص منها ومحاربتها ؟ لأن هذه الآفة تحولت بتفاقمها إلى معيق للنمو والتنمية ، و السيرورة الطبيعية للبلد وصيرورة مجهودات الجماعات الوطنية الفردية والجماعية ؛والتسبب في إعاقة هذه الجهود الإنسانية لبلوغ الأهداف الجماعية والفردية ، من أجل رفاه مأمول ، على مستوى كل الدول ، كل من جهتها، بل أنه أصبح من الأعداء الموضوعيين لرشاد أي حكم بمختلف عناصره ، من ديمقراطية وحكم القانون ، وشفافية وحسن الأداء الحكومي ، وتطبيق المحاسبة الفعّالة ، وخلق توافق وطني ، يتماشى من ضرورات ضمان فعالية المشاريع في الدولة ، بما يصنع قاعدة متينة للتوافق الوطني والمساواة .

وقد تنامت هذه الظاهرة بصورة كبيرة ، إذ قد تجدها في الدول المتقدمة اقتصاديا والدول ذات الاقتصاد النامي، والدول الديمقراطية والدكتاتورية، والدول القديمة والحديثة،وباتت فيها جريمة محلية عالمية ، تتشابه فيها الدول المتقدمة والنامية، وإن كان بنسب متفاوتة؛ وبمدى رسوخ الشفافية في هذا البلد أكثر من غيره، لأن الفساد هو النتيجة الطبيعية لغياب الشفافية أو ضعفها ،حيث لا يعمل الفساد إلاّ في ظلام وضبابية، وينتفي حيث تكون الشفافية ، وكلما كانت تامة كلما انحسر الفساد ومظاهره .
وما تستوجب الإشارة إليه هو أنه من الصعب إيجاد علاقة محكمة بين الفساد ونسبة التقدم والديمقراطية ، وهذا يعني عدم وجوب تنزيه الأنظمة الديمقراطية من القبضة القوية للفساد ، وفي بلادنا فقد أصبح الفساد رياضة وطنية يتزاحم الكثير على رواقها ،وناكر وجود هذه الظاهرة ، وقوة استشارائها إمّا أنه عمٍ ، وهذا مستبعد واحتمال ساقط ، أو أنه يتعامى ، وبالتالي فهو يتجنى على الحقيقة ، أو لأنه متورط فيها وواقع في شباكها .

ومن خلال إعدادنا لهذه المداخلة وقفنا على البون الكبير في تحديد تعريف شامل شافع يعبر عن مختلف الرؤى وزوايا الظل في كنه هذه الظاهرة وضبط ماهيتها، والعائد إلى الأنواع العديدة لهذه الظاهرة، وأيضا لتباين اهتمامات المشتغلين والمتناولين لهذه الآفة.

وفي ذات الوقت فإن للظاهرة عدة أنواع تختلف، فيما بينها ، من حيث المدلول و الوظيفة والشكل والأحداثيات ، ومنها الآثار على الحياة العامة والخاصة ، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية، بل والسياسية ولما لكل هذه الجوانب من تداعيات ونتائج .

1- فما هو الفساد ؟؟

من الناحية اللغوية فالفساد هو البطلان والزيغ والانحراف والإضمحلال ، وكذلك الجذب والقحط و كل ما هو غير صالح ، وهو التلف والعطب والاضطراب ، و خروج الشيء عن الاعتدال، ونقيضه هو الصلاح .
و يقصد به مفهوما و تعارفا بأنه استغلال المنصب وسوء استعمال السلطة لتحقيق مآرب ذاتية مادية أو معنوية ، أو دون تحقيقها ، أي كل انحراف في سيرورة الفعل، ليس لضرورة ، بل لاعوجاج أو حيف؛ في التصرف لتحقيق مآرب غير مشروعة أو ممنوعة.

1- 1الفساد اصطلاحاً:

هو إساءة استخدام السلطة الرسمية الممنوحة له سواء في مجال المال العام أو النفوذ أو التهاون في تطبيق النظام أو المحاباه وكل ما يضر بالمصلحة العامة وتعظيم المصلحة الشخصية[مشعان الشاطري: 2012].

كما يمكننا تعريفه مصطلحيا على أنه : "سلوك غير سوى ينطوى على قيام الشخص باستغلال مركزه وسلطاته،فى مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات لتحقيق منفعة لنفسه أو لذويه من الأقارب والأصدقاء والمعارف وذلك على حساب المصلحة العامة ، وكذلك التسبب في تفويت فرصة أو ربح أو منفعة، أو إحقاق حق ، عمدا وبإدراك" .

1- 2 الفساد في الإسلام

لا يختلف إثنان في كون الفساد، بمختلف أنواعه وأبعاده وآثاره ، منبوذ،بل يزاجى عليه صاحبه بخسران ، حيث يقول المولى عزّ وجل «ظهر الفساد فى البر والبحر بما كسبت أيدى الناس ليذيقهم بعض الذى عملوا لعلهم يرجعون» سورة الروم الآية 41، وفي هذه الآية يتناول رب العالمين الفساد مما كسبت أيادي البشر بأفعالهم وطغيانهم، و تجبرهم ،ليذيقهم عذابه جزاء نكالا بما فعلوه .

كما قال في كتابه العزيز: (تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الأَرْضِ وَلا فَسَاداً وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ) القصص 83. وهنا فهو يشير إلى أن حسن الخاتمة والمآب،والعاقبة الحسنة في دار الخلد سيكون للذين يتجنبون العلو والطغيان والفساد في دنياهم ،و الإبتعاد عن معصية الله)

و أيضا: (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) القصص 77 ، وحث المولى عزّ وجل الإنسان على ابتغاء مرضاة الله والعمل لحسن الخاتمة ، دون تفريط في نصيبه من الدنيا ، مع الحرص على الإحسان لخلق الله كما أحسن هو له ، والإبتعاد عن كل فساد فالله لا يحب المفسدين .

كما ورد فى قوله سبحانه وتعالى «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم» سورة المائدة الآية 33 .

(وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِّنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَاناً وَكُفْراً وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُواْ نَاراً لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) المائدة 64

كما قال: (فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مَا أُتْرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ) هود 116 ، ويتضح من الآية الكريمة تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد على نحو كلى .

2 - تعاريف للفساد :

لقد تنوعت تعاريف الفساد واختلفت باختلاف المواقع والإهتمامات والجهات والرؤى، فمنهم من يراه :

« إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص ، بقيام موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة» ، « أي إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية» [Jean-Noël Jeanneney, p41, 1981 ,]

« ظاهرة تقوم على أساس من تحويل الشأن العام للجماعة إلى شأن خاص، حيث يتم تخصيص الموارد العمومية وتوزيع العائد الاقتصادى وفق اعتبارات المصلحة الخاصة وليس وفق الصالح العام ، أي هو كل سلوك يجافي المصلحة العامة؛ و/ أو المصلحة الخاصة ، وكل انحراف أخلاقي لمسئولين في الإدارة و الحكومة» . [ماجد عبد الله المنيف 1998 .ص45]

«هو إساءة استعمال السلطة أو الوظيفة العامتين للكسب الخاص بقيام موظف بقبول أو ابتزاز أو طلب رشوة لتسهيل أو الحصول على كسب غير مشروع أومنافع شخصية يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة إجراء طرح لمناقصة عامة» [Donatella Della Porta et Yves Mény,1995 , p 17]

« هو إنحراف أو تحول عن المسار ، بالتفاعل مع شخص أو أكثر، بطريقة غير شرعية بغرض الحصول على منافع أو امتيازات خاصة أو صلاحيات خاصة للفاسد، للحصول على منفعة مقابل تواطوئه ، والتي تؤدي إلى اغتناء المُفسد أو جماعته أو منظمته (جماعات ،لوبيهات ، مؤسسة، ناد ،حزب ....)، وقد تعني كل شخص يتمتع بسلطة اتخاذ القرار» [Gabriel Rufyiri, 2010,p 23]

«الاستخدام التعسفي لسلطة ما لتحقيق مآرب خاصة ، مثل الاغتناء الشخصي أو للغير (محاباة) ، ويتمثل بالنسبة لعون عمومي ، منتخب ، طبيب ، أستاذ ، حكم رياضي ، أو أجير في مؤسسة خاصة أو عمومية ، أو الامتناع عن إسداء خدمة ، أو تسهيل الحصول على غير حق من خلال المنصب ، مقابل وعد ، أو هدية أو مبلغ مالي أو امتيازات أخرى» [ترجمة عن wikipéa 2018]

« هو الدفع غير المشروع ، أو أي سلوك آخر من الأشخاص المسؤولين في القطاع العام أو القطاع الخاص، بما يتعارض مع التزاماتهم بمقتضى وضعهم كعون للدولة، أو موظف القطاع الخاص،أو عامل مستقل أو علاقة أخرى من هذا النوع والتي تهدف إلى الحصول على مزايا غير مستحقة من أي نوع لأنفسهم أو لطرف ثالث»
[Philippe Garraud,1989 ,p27]

ويعرفونه على أنه :

« قيام الموظف العام و بطرق غير سوية بارتكاب ما يعد إهدار الواجبات و وظيفته ، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية» .

وعلى أنه :

« و كل سلوك يجافي المصلحة العامة، بما فيها الانحراف الأخلاقي لمسئولين في الإدارة و الحكومة» .

3 - الفساد في القانون الجزائر : نص المشرع الجزائري في المادة 2 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 2006/02/20

متعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته عل المقصود من مفهوم الفساد.

الفساد: كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون" و هذه الجرائم هي:

- رشوة الموظفين العموميين -الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية
- اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي
- استغلال النفوذ
- إساءة استغلال الوظيفة....

و مما سبق تتجلى لنا ثلاث نقاط تحصر مواقع تقاطع بين هذه التعاريف وهي:

- سلطة موكلة للشخص (من قطاع خاص أو عام
- التعسف في استعمال السلطة
- تحقيق منافع خاصة (للمفسد أو أقربائه)

ونفهم من هذا أن الفساد يحصر عند وضع تعاريف له (بنا فيها القانون الجزائري) في ثلاث نقاط تقاطع وهي : (السلطة الموكلة لشخص(أو المنصب) ، مع التعسف في استعمال هذه السلطة في غير محلّها ، بهدف تحقيقي منافع مادية و/ أو معنوية بغير وجه حق .

يتضح من مجمل هذه التعاريف السابقة على اختلافها أن الفساد هو :

« استغلال الموظف العام لموقع عمله وصلاحياته للحصول على كسب غير مشروع أو منافع شخصية يتعذر تحقيقها بطريقة مشروعة ، و سلوك غير رسمي وغيرشرعي تفرضه ظروف معينة وتساعد عليه ويقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي »

ونراه أيضا على أنه « استغلال الموظف العام لموقع عمله وصلاحياته للحصول على كسب غير مشروع أو منافع شخصية يتعذر تحقيقها بطريقة مشروعة ، و سلوك غير رسمي وغيرشرعي تفرضه ظروف معينة وتساعد عليه ويقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي » .

4- لكن هل هذه التعاريف توفي الحالات المتنوعة للفساد ؟

بالطبع لا، لأنها لم تمس كل جوانب الفساد و لم تتضمن كل أوجهه مثل الاختلاسات، تبييض الأموال ، الرقيق الأبيض، الجريمة المنظمة ، المخدرات ، التهرب والغش الضريبيين ،الاقتصاد الموازي، وخرق على حقوق الإنسان .... إلخ .

وهكذا يتضح أن ليس هناك تعريف محدد للفساد من الناحية المعرفية،بل توجهات مختلفة لذلك يمكننا تعريفه على أنه:

« هو سلوك منبوذ ومعاقب عليه قانونا أو شرعا أو عرفا ، والذي يقوم به المفسد للسعي أو الحصول على جُعلٍ، أو عرض أو وعد بتلقي هدايا أو امتيازات مهما كانت ، مقابل أداء خدمة، أو تعطيل أخرى أو عمل يدخل في صميم مهامه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة (،،،) وأيضا هو التعسف في استعمال سلطة أوكلت لشخص بوظيفته العمومية لتحقيق أهداف الاغتناء الشخصي (،،،) »

« خروج عن القانون و النظام(أي عدم الالتزام بهما) و استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية و اجتماعية و اقتصادية للفرد أو لجماعة معينة» [بلال خلف السكارة 2009]

لهذا يمكننا وضع تعريف للفساد أكثر شمولية وإحاطة بالظاهرة وهو :

« كل نشاط أو سلوك يمارسه شخص طبيعي أو معنوي بإساءة استخدام المنصب(السلطة) أو النفوذ أو تسخير العلاقات، لاستخدامات غير قانونية، تكون عادة مصدرا للرشوة،و/أ و للثراء السريع ، أو الإضرار بالغير بحيف ، أو منع حق،أو تعسف ، وهذا بعيدا عن أعين الرقابة وسلطة المحاسبة (ولا نقصد البعد عن الرقابة عدم وجود هذه الأخيرة، بل وجودها مع عدم القيام بمهامها ، والمساس بالآداب العامة أوالإنحراف عن الأخلاق والقيم ، والتجارة بالرقيق الأبيض او خرق حقوق الإنسان ».

وأنه « كل سلوك أو تصرف أو فعل غير مُرضٍ يخرق حدود القانون و/ أو الأخلاق، سواء حقق منه مقترفه نفعا ماديا، و/ أو معنويا أو لم يحقق، وينجم عنه أي شكل من أشكال الضرر المادي، و/ أو المعنوي، على شخص، أو المجتمع، أو الدولة (المجموعة الوطنية)، أو كل عمل مجاف أو مناف للقانون – بما فيها خرق حقوق الإنسان – ، و/ أو الآداب، و/ أو الأعراف، يبخس حقا أو يمنح منفعة غير مستحقة لشخص أو مجموعة ، أي هو كل سلوك مشين » .

4-1 تعاريف الفساد في المؤسسات الدولية.

4-1-1 يعرفه معجم أوكسفورد الإنكليزي بأنه:

« انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة ».[wikipéa 2018]

4-1-2 منظمة الشفافية الدولية Transparency International

هو «كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته..... »

أو هو « التعسف في استعمال السلطة الموكلة لشخص لتحقيق مآرب خاصة».
إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص »

4-1-3 التعريف المعتمد الذي استخدمته **مؤسسة البنك العالمي** هو:

تقول أن الفساد مثّل سنة 2009 و2010 ما قيمته 2 ألفي مليار دولار أو ما يمثل4 %من إجمالي المبادلات في العالم.

« هو الاستغلال السيئ للوظيفة العامة الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة" و يندرج تحت الاستغلال السيئ ما يلي:

العمولات- الرشاوى- تحويل الأموال- الوساطة و المحسوبية في تقلد الوظائف العامة- التهرب الضريبي-تضخيم الفواتير- الغش الجمركي- إفشاء أسرار العقود و الصفقات....

وتراه أيضا على أنه استغلال موقع مسؤوليته في خدمة عمومية لمصلحته الخاصة ».La Banque mondiale

4-1-4 **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** لسنة 2003

« أختارت ألاّ تعرف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا ، بل انصرفت إلى تعريفه من خلال الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع و من ثمة تجريمها و هي:

الرشوة بجميع وجوهها في القطاعين العام و الخاص- الاختلاس- المتاجرة بالنقود و إساءة استغلال الوظيفة- تبيض الأموال و الثراء غير المشروع ... » [wikipédia2018].

4-1-5 **الفساد حسب المعهد الدولي لتخطيط التربية في اليونيسكو** UNESCO

الاستعمال المنهجي لوظيفة عمومية لتحقيق امتيازات خاصة ، يكون لها ه أثر كبير على توافر وجودة السلع والخدمات التعليمية، وبالتالي التأثير على منفذ، و جودة التعليم أو المساواة فيه.

5- أنواع الفساد :

للفساد أوجه متعددة ومتنوعة ، ويأخذ هذا التنوّع من تبيان مصادره،وظائف مقترفيه، ووجهاته، وطبيعته، وآثاره ،،،
لهذا يستوجب التطرق بعجالة لتوصيفات الفساد المختلفة، بغض النظر عن التصنيف الذي فرض تناوله من محاور خمسة وهي :

الفساد الإداري ؛

الفساد الأخلاقي ؛

الفساد السياسي ؛

الفساد المالي ؛

الفساد الاقتصادي .

وقبل التطرق لأنواع الفساد تجدر الإشارة إلى أنه تعطى له أزواج للتصنيف هي :

فالبنك العالمي يرى أن هناك نوعان من الفساد :

1. **الفساد الكبير** : وهو فساد على مستوى عال ، حيث يخلق اصحاب القرار ويطبقون القوانين ، بما يخدم مصالحهم الخاص ، ويحقق رفاهيهم أو سلطتهم الخاصة من خلال استغلال مناصبهم الرسمية ؛
2. **الفساد الصغير** : وهو الفساد البيروقراطي في الإدارات العمومية .

وهناك ثنائية أخرى للفساد هي :

1. **الفساد النشط (الفعّال ، الفعلي)** بالنسبة للشخص الذي يقدم عرضا ، أو وعدا أو امتيازا بالرشوة ؛
2. **الفساد السلبي (الكامن ، غير الفعال)** هو الشخص الذي يقبل أويلتمس أو يستجدي عرضا بالرشوة () .

كما يقسم الفساد وفق سعته :

1. **الفساد الضيق** : وهو المقابل المادي المتحصل عليه من تقديم خدمة بسيطة ، ويكون وفق طلب أو إلتماس أو وعد أو حصول على رشوة لتسهيل عمل أو خدمة ، أو أي صورة لاستغلال المنصب للقيام بمحاباة أو وساطة أو حصول على غير مستحق أو منع حق مستحق ؛
2. **الفساد الواسع** : وهو الشكل الذي يتعدى الطرفين إلى عدة أطراف أو تداخل مصالح كثيرة في العرض والتأثير .

ووفق الممارسة فقد اختيرت الألوان للتفريق بين أنواع الفساد :

1. **الفساد الأبيض** : وهو توافق بين الجمهور و الموظفين في الأجهزة المختلفة للدولة على تقبل واستحسان العمل و تصرف الإداري ، وإن وقع غير المستحسن فيعود لخطإ دون نية سيئة ،
2. **الفساد الأسود** :وهنا يشير إلى اتفاق الجمهور والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على إدانة عمل أو تصرف معين لسوئه ،
3. **الفساد الرمادي**: لعدم إمكانية احتسابه على أحد أي من النوعين السابقين (ليس بريئا تماما وليس فاسدا تماما) بسبب غياب المقدرة على الحكم عليه بدقة إن هو من الأبيض او من الأسود .

1-5 الفساد الإداري

الفساد الإداري :هو ما يخص انحراف الموظف عن أداء مهامه بالصورة المطلوبة وفق ضرورات المنصب والإختصاص الخدمات لهذا يعرّف هذا الفساد على أنه :

« يتعلّق بالإنحرافات الوظيفية لموظّفي القطاع العام و الخاص على حد سواء من خلال مخالفتهم للتشريع القانوني و ضوابط القيم الفردية كالرشوة ، و هو ما يرمز لإستغلال موظّفي الدولة لمواقعهم و صلاحياتهم للحصول على مكاسب و منافع بطرق غير مشروعة » [سعاد عبد الفتاح محمد 2013]

« إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، أي عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أوابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة » [محمود عبد الفضيل 2004، ص35.]

كما يمكننا إيجاز تعاريفه في التالي :

« هوكل المُخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهام وظيفته،والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل وحسنِ انتظامه» ؛

« هو ممارسة المعاملات الفاسدة في الإدارة، قد يأخذ شكل تبادل مبالغ نقدية أو منافع ثانوية؛ كدفع الرشى لترويج أو تسريع

بعض معاملات وتوظيف الأقارب والأصدقاء في مراكز غير قيادية، ويقع في اليوم عدة مرات ومن عدد كبير من الموظفين» ؛

« هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة ، ويشتمل رشاوى المسؤولين المحليين، أو السياسيين مع رشاوى القطاع الخاص» ؛

« هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة » ؛

« مظاهر الانحراف الإداري أو الوظيفي الناجمة عن التصرفات غير المنضبطة التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأدية عمله ومخالفة القانون وضوابط القيم الفردية ، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على منافع غير مشروعة ؛

من جهته يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه« علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى الحصول على منافع من هذا السلوك، لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد».

2-5 الفساد المالي

« يقصد بالفساد المالي الإنحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين و القواعد و مختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة او تنظيم كالتهرب الضريبي » [ماجد عبد الله المنيف 1998 ،.ص 45]

هو الانحرافات المخالفة للأحكام والقواعد المعتمدة في تنظيمات الدولة (إدارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط الرقابة المالية»،[الدكتور صلاح الدين فهمي،ص 29،1994]

من جهتنا يمكن القول أن «يقصد به كافة المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة للأحكام القانونية، السارية المفعول؛التي تسبب ضررا أو لا، بهدف الحصول على مقابل أو بدونه »

« هو مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تُنظِّم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، وهو ينقسم إلى فساد محله المال العام، وآخَرَ محلُّه أموال المُواطنين ».

نماذج من الفساد المالي

- الاختلاس: وهو سلب وابتزاز مال الغير خلسة بدون حق مشروع؛
- التهرب والغش والضريبيين ؛
- إبرام صفقات عمومية بطرق غير قانونية لتحقيق مكاسب ذاتية ؛
- ابخاس الدولة حقوقها المالية من معاملات قانونية بطرق مشبوهة لإنتزاع منافع ؛
- إبرام صفقات غير شرعية حول معاملات مالية(مبالغ الضريبة المستحقة) لأخذ مكاسب؛
- السرقة والغصب: وهو الاعتداء على مال الغير عمدًا وقهرًا؛
- الغش: وهو تقديم معلومات كاذبة عن السلع والخدمات مخالفة للحقيقة والواقع ؛
- الرشوة: وهو الحصول على مال أو منعه نظير تسهيل الغبن وأمر معين بدون حقه؛
- التدليس والغرر والجهالة: ويقصد به تقديم إيضاحات للشاري لتحفيزه على شراء غير سليم؛
- بخس الحقوق: وهو عدم الوفاء بما اتفق عليه وإعطاء الغير دون حقه؛

3-5 الفساد الأخلاقي:

هو أساس وسبب فساد الحكم والإدارة والمجتمعات، و علّة كل العلل و المتناقضات والعيوب في كل المجالات والمجتمعات ، وهو أساس تفشي الفقر والمجاعة،والتخلف،والأحقاد، والظلم والسطوة و الطغيان ، والتجبّر .

« هو كل الإنحرافات السلوكية و الأدبية ، و التعدي على القيم المتعارف عليها، والتي تميز أخلاق مجتمع ما والمسجلة من تصرف الموظف أو أي شخص، كالقيام بإعمال مخلة بالحياء في أماكن عمومية أوفي العمل، أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن من إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية مادية، أو معنوية، أو غيرها، على حساب المصلحة العامة، أو آداب المجتمع ،أو يلجأ إلى قيم سلوكية فاسدة في انجاز ما، أو تعيينات دون اعتبارات الكفاءة والجدارة »:[ماجد عبد الله المنيف 1998 ..ص44]

« يتمثَّل في مجمل الانحرافات الأخلاقية المتعلقة بالسلوك الفردي في إطار المعاملات .. وانتهاكه للقوانين الشرعية والأخلاقية والقيم التي تحكم المجتمع و يتجلى أكثر في القيام بإعمال مخلة بالآداب ومخجلة .. أو التعرض للحريات العامة وانتهاك الحرمات ، والابتزاز والمساومات »[الدكتور صلاح الدين فهمي،ص 28،1994].

و« يقصد به ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم المخلة بالقيم الجماعية مثل الكذب،الخيانة والتزوير ، السرقة ، الإبتزاز ، المساومات ، القتل ، انتهاك حقوق الناس وأعراضهم ، وتوجيه المجتمع باتجاه الفساد ، الإنحلال الأخلاقي، الاتجار بالرقيق الأبيض، وممارسة أي فاحشة، أو إشاعتها»[الدكتور صلاح الدين فهمي،ص 29،1994]؛

« هو كل سلوك أو تصرف أو عمل ينافي القيم الدينية وضوابطها أو يتنافى مع ما هو متعارف عليه لدى النفوس السويّة والمجتمعات القويمة، مثل الظلم والسرقة والإجرام والابتزاز والتحايل الاقتصادي والسياسي بكل أنواعه.. وشيوع الفاحشة والزنا » [ماجد عبد الله المنيف 1998 . ،ص45]

« وما يمكن قوله هو أن الفساد الأخلاقي متفش في كل المجتمعات كونه يرتبط بالحريات الخاصة وتصرفات الافراد، وكثيرا ما ينتشر في الأوساط التي تعاني من ضعف الوازع الديني، مما يؤثر إجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وتعاملات ومعاملات وعلاقات ، إذن فهو ما يتسبب في ضياع الإنسان والأسرة والمجتمع الناتج عن تغييب الوازع الديني وانعدام شروط الإحساس بالمسؤولية والأمن والسلام داخل الكيان الجماعي (الأمة أو الدولة)»

5- 4 الفساد السياسي:

لايمكن أن نجد تعاريف متطابقة للفساد السياسي ، بل هي مقاربات ذاتية من وحي الواقع المعيش في بلد المجتهد بوضع تعريف ، بل هناك تقاطعات فيمسعى وضع ماهية هذه الآفة ويراها البعض على انها « إساءة استخدام السلطة العامة ، العائد أساسا لفساد في الحكومات المحلية (من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة كالرشوة، والابتزاز، والمحسوبية، والمحاباة ،والاختلاس » [الدكتور احمد رشيد،1986 ص33] ؛

« هو ظاهرة مرضية قد تمسّ كل أنواع أنظمة الحكم وتتنوع أشكاله، إلا أن اكثرها شيوعاً هي التزوير الإنتخابي، التعيينات غير الموضوعية ،الإبتزاز، جعل المنصب أداة للترويض، ممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب، المحسوبية، توظيف المال الفاسد ، وإجراءات التمويل السياسي غير القانونية (التي تعد قانونية في بلد آخر) »[الدكتور احمد رشيد،1986 ص33] ؛

لا يقتصر هذا الفساد السلطوي السياسي على دولة نامية أو متقدمة، إلا أنه يكون أكثر تشعبا في الدول المتخّلفة الديكتاتورية الشمولية، واستفحال حالات خرق حقوق الإنسان مع تنامي ظاهرة الفساد تصبح أنظمة الحكم أكثر سرية في تعاملاتها،وبالتالي تصبح كل حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية مهددة كذلك، و يسهّل النشاطات الإجرامية من قبيل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والدعارة، إلاّ أنه لا يقتصر على هذه النشاطات ولا يدعم أو يحمي بالضرورة الجرائم الأخرى »[ماجد عبد الله المنيف 1998 ..ص45] .

« هو كل انحراف عن النهج المحدد لأدبيات الدولة أو الكتلة أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو بكون القائد الأوحد أو الأعظم يترتب على ذلك من تعسف وطغيان و تسلط »[ماجد عبد الله المنيف 1998 ..ص46] ؛

بالمختصر يمكن ضبط الفساد السياسي على أنه : « إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) ومقدراتها، ووسائلها ومناصبها ل من قبل النخب الحاكمة ، ومن يدور في فلكها لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية أو حزبية أو سياسية».

5-4-1 ومما سبق يمكننا تعريفه على أنه :

« هو العلة و النتاج غير الموضوعيين لتزاوج السلطة مع الثروة، و إستغلال المسؤولين بمختلف المستويات لمناصبهم لتحقيق منافع خاصة و مكاسب شخصية، وتكون الرشوة و المحسوبية و الواسطة و المحاباة كأدوات رئيسية للوصول إلى ذلك المبتغى ، وهو الاستغلال غير الموضوعي وغير المشروع للمناصب بما ينتج عنه من تشويه لمناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية...» ؛

ويمكن تعريفه بأنه « اتخاذ قرارات ليست في الصالح العام، هدفها تحقيق إغراض ذاتية، بما يؤدي لعواقب سياسية واجتماعية واقتصادية وإضعاف المؤسسات الديمقراطية، منها خاصة فقدان المصداقية وثقة المواطنين ودعمهم لبرامجها و إنتاج نمط من منافسة الرشوة، وليس المنافسة المبنية على الكلفة والجودة والإبداع، وهذا ما يؤدي إلى الإضرار بالتنمية والنمو وإعاقة الاستثماروالاقتصاد بصفة عامة »؛

أو «هو مجمل الانحرافات المالية، والإجرائية، والممارساتية، والتعسف في استعمال السلطة والمنصب، ومخالفات القواعد والأحكام، التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة، بمختلف مصالحها،و فقدان الديمقراطية، وسيطرة نظام حكم الدولة على أقلية فاسدةمتنفذة (أوليغارشيا) تتحكم وتنهب وتساعد أزلامها على نهب مقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية لشراء ذممها، بما فيها التهرب والغش الضريبيين وتخصيص الأراضي والمحاباة وتفشي كل أنواع الحيف والتجبر والطغيان والظلم ».

5-4-2 الظروف الملائمة للفساد السياسي :

ويقصد بها كل العوامل والمعالم التي تحدد الوسط والمناخ الذي تمارسه فيه هذه الظاهرة والمتمثلة عموما في :

- البنى الحكومية المتناحرة ؛
- تركيز السلطة بيد صناع القرار وهم عملياً غير مسؤولين من الشعب؛
- غياب الديمقراطية أو عجزها.
- العجز المعلوماتي ويشمل :
  - انعدام الشفافية في الحكومة (حرية المعلومات) في صنع القرار؛
  - احتقار أو إهمال ممارسات حرية الكلام أو الصحافة؛
  - ضعف المساءلة وانعدام الإدارة المالية الملائمة
- الفرص والمحفزات وتشمل :
  - ✓ عمليات استثمار كبيرة للأموال العامة؛
  - ✓ انخفاض رواتب الموظفين الحكوميين.

5-4- 3 أدوات الفساد السياسي

- **السلطة**: تعد السلطة بيئة ملائمة لاحتضان الفساد، وحماية الفاسدين وهي الراعية لبؤرة الفساد فمنها يستشري وينطلق ويتوسع، ويصبح للمفسدين تنظيم يحتوي علي شبكات قوية وضاغطة تتمترس خلف لوائح وتشريعات قانونية، قابلة للتأويل، ليتوغل كبار الفاسدين في قلب النظام، بل يصبحون قيّمون على الدولة برمتها، إلى درجة أنهم يستطيعون التحكم في التشريع والملاحقة والمساءلة وتحكمهم القوانين؛
- **المنصب**: عندما يصبح المنصب تشريفاً وليس تكليفاً وعندما يتعطش الشخص الراغب في الوصول بأي طريقة وبأي ثمن إلى مركزٍ عالٍ فإنه يسهل على الطبقة الحاكمة استعمال هذه الأصناف كدروع وخنادق تحتمي خلفها في تسيير أعمالهم ضمن أدوار محددة ومنسقة؛
- **المال**: تعد الصفقات العمومية موطناً خصباً بكل أوجه الفساد من محسوبية وواسطة ورشوة ويتعدى

الأمر بأن تتكون منظومة فساد قوية عندما يحدث التحالف بين رجل الأعمال ورجال السياسة وبداعي المصلحة المشتركة يخدم كل منهما الآخر؛

- **فساد المنظومة الديمقراطية** : عندما تصبح الديمقراطية رهينة للمتنفذين، ورجال المال والسلطة، تظهر معه ظاهرة المال السياسي الذي يعمل على شراء الذمم ، واستغلال الفقراء وضعاف النفوس من أجل الوصول إلى أهداف وعلى رأسها استدامة السلطة ، ورفض التناوب الديمقراطي عليها؛
- **وسائل الإعلام** : عندما تنحرف هذه الوسائل عن مهمتها الشريفة، وهي تنوير الرأي العام وتبليغه وتحريكه، لتصبح طبلا ومزمارا للعصب الفاسدة من الحكام وأصفيائهم، وللقوى الضاغطة المستنفعة، لتكون إعلاما منحطاً بكل المقاييس، لأنه ينتقل إلى دور المسوق للأفكار والمشروعات الفاسدة، وتضلل وتخدر العقول وتزيف الوعي وتروّج لانتصارات وإنجازات وهمية، وتدعو للالتفاف حول الفاسدين من أجل محاربة العدو(الوهمي) المتربص دائماً بوحدة البلد واستقلاله كمطية لإسكات الرأي العام ومصادرة الحقوق الأساسية للمواطن، وبأنهم هم من يحافظوا على البلد واستقلاله، أي ينزلق الإعلام إلى دور أداة للبروباغادا ، لتمرير بهتان السلطة وأراجيفها.

5-5 الفساد الاقتصادي:

هو سوء استخدام المنصب لغايات شخصية، واقتراف جملة من الجرائم منها الرشوة الابتزاز، استغلال النفوذ،المحسوبية واستغلال مال الغير للتعجيل بقضاء أمر معين.

هو متاجرة غير مشروعة بمقدرات المجتمع، واستغلال السلطة أو النفوذ بطرق ملتوية لتحقيق منافع ذاتية، مادية كانت أو معنوية، بما يتعارض مع المصلحة العامة.

يتمثل في انحرافات (مالية أو إدارية) ترتكب عن طريق مسؤول أو شركة أو شخص، بمخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في المؤسسة، ومعاملاتها .

يعنى سلوك غير مشروع لصاحب سلطة يخالف به القواعد والقوانين العامة، وقيم المجتمع وتقاليده،تحقيقاً لمصالح خاصة، دائما ما تتعارض مع مصالح المجتمع، بالتربح من الوظائف العامة التى تتيح الحصول على أموال غير مشروعة، مقابل منح التراخيص أو الموافقات الحكومية أو ترسية عطاءات العقود والمعاملات الدولية والمحلية، بمخالفة النصوص والقوانين العامة والخاصة بما فيها جرائم غسيل الأموال.

هو أيضا ما يقوم به السياسيون وكبار المسئولين والموظفين بتخصيص الموارد العامة لاستخدامات خاصة ، واختلاس الأموال العامة ، واقتراف كل انحراف عن المسار الاقتصادى خدمة للمصالح الخاصة المتعارضة مع المصلحة العامة ، بالحصول على مكاسب مادية أو معنوية لتسهيل أعمال مشروعة أو غير مشروعة لمصلحة فرد أو مؤسسة بما يتعارض مع القانون والقيم الأخلاقية والدينية.

كل سلوك يصدر عن الموظفين العموميين بهدف تحقيق مكاسب ذاتية مادية، يترتب عليها إهدار المال العام أو إلحاق ضرربه، سواء كان هذا السلوك معاقب عليه بالقانون أو لا يقع تحت طائلته.

أنماط السلوك الذى يأتيه أى صاحب منصب عام، أو مصلحة خاصة بحيث يحيد بها عن المهام المحددة لمنصبه وموقعه، بهدف ابتزاز الأموال العامة، أو الأموال الخاصة، أو إلحاق الضرر بالمصالح العامة أو المال العام، بتفضيل المعايير الشخصية على معايير المصلحة و النجاعة الموضوعية.

1-5-5 يمكننا القول أن الفساد الاقتصادي

هو كل انحراف عن ضوابط القانون والمجتمع، تكون مدخلاته ومحامله ومخرجاته اقتصادية، لتحقيق مكاسب غير مشروعة، و بنتائج مضرة للدولة والمجتمع بشقيها المادي و/ أو المعنوي.

a) مظاهر الفساد الاقتصادي

استغلال المنصب العام لزيادة الثروة؛

- التجاوز على المال العام؛
- التهرب الضريبي ؛
- التلاعب في مواصفات السلع المستوردة؛
- غسيل الأموال؛
- الاقتصاد الموازي ؛
- التلاعب في الصفقات؛
- الغش في كل مناحي الحياة الاقتصادية.

b) دوافع الفساد الاقتصادي

- التوزيع غير العادل للدخول والثروات مما خلق تفاوتا بين الطبقات؛
- تدني رواتب الموظفين وإبقاء سياساتها على حالها؛
- اعتماد وتبني سياسات اقتصادية مرتجلة و غير مستندة لطرق علمية؛
- الانفتاح على الشركات متعددة الجنسيات بصورة حذرة ؛
- السوق السوداء والحرة؛
- تقاعس العدالة وضعفها أو فساد رجالاتها؛

6- « مؤشر تلقي الرشاوى corruption perception index CPI

مؤشر تلقي الرشاوى هو دلالة رقمية مركبة معتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ 1995 تتضمن معطيات تحقيق في أوساط رجال الأعمال والموظفين والمحللين للأخطار، وكذا الجامعيين القائمين في البلد، أو الأجانب ووكالات تنقيط تنشر سنويا ؛

ولأنه دلالة رقمية له ثقله واعتباره في القياس لدى المؤسسات الدولية المهتمة بالموضوع ، فهو يعتمد أداة لترتيب الدول و الأقاليم بناء على درجة الفساد المستشرية في القطاع العام في بلد ما ، كما يتلمسه الخبراء ورؤساء المؤسسات في هذا المسعى لتجلية هذه الظاهرة لكونه مؤشر مركب وقد استند في عام 2017 على 13 مصدرًا للبيانات من 12 مؤسسة مستقلة ذات سمعة طيبة متخصصة في إدارة الحكم وتحليل مناخ الأعمال ، بناء على مزيج من 13 استقصاء وتقييما للفساد.

وتعتمد البيانات المنشورة في السنتين السابقتين على هذا المقياس، لأنه الاداة الأكثر استخدامًا لقياس الفساد في العالم، وهو لا يشمل إلاّ المصادر التي تقدم نتائج لمجموعة من الدول / الأقاليم ، والتي تقيّم تلقي الرشاوى من قبل خبراء في القطاع العام.

وتقوم منظمة الشفافية الدولية بدراسة، وبالتفصيل، منهجية كل مصدر بيانات للتأكد من أن المصادر المستخدمة تستوفي معايير الجودة الخاصة بالشفافية الدولية، للحصول على قائمة كاملة بمصادر البيانات وأنواع المستجوبين والأسئلة المحددة المطلوبة »[, Transperancy international IPC ,2017]

وما لا يسقط من الحساب هو أن مؤشر تلقي الرشاوى يعتبر وحدة التقدير الوحيدة في يد المؤسسات الدولية والأجهزة العالمية لقياس مدى إنغماس هذا البلد أو ذاك في هذه الظاهرة الخطيرة ، التي باتت العدو الخفي وذي الآثار المدمرة على الأنظمة السياسية والإقتصادية ، وعلى مجتمعات الدول ، بل على سلامة وسلاسة العلاقات الدولية .

1-6 لماذا نحتاج لمؤشر الفساد ، إذا تواجد 13 مصدرا يقيس مظاهر الفساد في القطاع العام.

إن هذه الحاجة تفرض نفها لتعزيز طرق ومرجعية قياس الفسادتوخيا للموثوقية والمصداقية

هناك أربعة خصائص تجعل مؤشر أسعار الفساد على انه مؤشرا للحوكمة مفيدا للغاية للحكم :

1- مؤشر الفساد يغطي أكبر عدد من الدول أكثر من أي مصدر فردي آخر

2 - يعد مؤشر الفساد الأكثر موثوقية من أي مصدر يعمل على حدة ، لأنه يعوض عن أخطاء المصدر المحتملة عن طريق حساب ثلاثة مصادر مختلفة على الأقل ، والتي يمكن أن تصل إلى 13 مصدرًا .

3- بإمكان مؤشر الفساد ، الذي يتراوح سلّمه من 0 إلى 100 ، التفريق (التمييز) بين مستويات الفساد المدرك، مع التفاصيل أكثر من المصادر التي ، على سبيل المثال ، لها سلّم يتراوح بين 1 إلى 7 أو 1 إلى 10 حيث يمكن أن يعطى عدد صحيح لكل بلد:

4 -بما أن المصادر الأساسية لمؤشر الفساد تقيم أبعادا ومظاهرمختلفة للفساد في القطاع العام،فإن المؤشر يتمكن من التوفيق بين جوانب الفساد المختلفة في مؤشر واحد »[Transperancy international , IPC ,2017].

2-6 منهجية حساب مؤشر تلقي الرشاوى IPC تعتمد على المراحل التالية

1. انتقاء مصادر المعلومات : من الضروري ان يتوفر أي مصدر للمعطيات لقياس الفساد على المعايير التالية حتى تحظى بقبول اعتمادها

- إمكانية قياس تلقي الرشاوى في القطاع العام
- الاعتماد على منهجية موثوقة وذات مصداقية تنقط وترتب العديد من الدول على نفس السلم
- أن تجرى من طرف جهاز ذي مصداقية
- تحسب تغيرات كافية للتمييز بين الدول
- منح نقاط لعدد كبير من الدول
- لابد أن تعطى النقطة من طرف خبير وطني أو رئيس مؤسسة
- أن المؤسسة المقيّمة (الجهاز) يكرر تقييماته على الأقل كل سنتين؛

2. توحيد مصادر المعطيات : على سلم من 0 إلى 100 فإن 0 يمثل المستوى الأعلى في الفساد ، مقابل مستوى ادنى كلما اقترب من 100 ، وهذا التوحيد يقوم بطرح متوسط كل مصدر عن السنة المرجعية لكل بلد ثم نقسم على الإنحراف المعياري لهذا المصدر عن السنة المرجعية ، وعملية الطرح والتقسيم هذه تستعمل معاييرالسنة المرجعية تضمن أن تنقيط IPC يكون قابلا للمقارنة بين سنة وأخرى منذ 2012 ، وتبعا لهذه الطريقة فإن النقاط الموحدة ، يمكن تحويلها إلى سلم IPC من خلال ضربها في الخطإ المعياري لمؤشر الفساد 2012 (20) مع إضافة متوسط IPC 2012 (45) ، بصورة تكون فيها مجمل المعطيات تتوافقمع السلم من 0 – 100 ؛

3. **حساب المتوسط :** حتى يدرج بلد أو إقليم في مؤشر الفساد ، يتوجب توفر ثلاثة مصادر تقييم لهذا البلد ، على أن تحسب نقطة أي بلد في IPC بمتوسط كل النقاط الموحدّة المتوفرة عن هذا البلد ، مع جعل هذه النقاط اعداد طبيعية ؛

4. **التبليغ عن قياس عدم يقين** : يرفق مؤشر الفساد IPC بانحراف معياري ومجال ثقة متضمن للنقطة ، بحيث يكون التباين في تصنيفات مصادر البيانات المتاحة لذلك البلد أو الإقليم .[Transperancy international , Brève note de méthodologie 2017]

3-6 التوصيف الكامل للمصادر

يعتمد بناء مؤشر تلقي الرشاوى على المصادر الـ 13 للمعلومات (المعطيات) التي تضبط هذا المؤشر لسنة 2017 و المتمثلة في :

1. تقدير السياسيين و أجهزة الدول- البنك الإفريقي للتنمية (بالنسبة للأفارقة)؛
2. مؤشرات الحوكمة المستدامة - وفق Bertelsmann Stiftung ؛
3. مؤشر التحويل 2017 - وفق Bertelsmann Stiftung ؛
4. مصلحة أخطار الدول- Economist Intelligence Unit
5. تقارير مشروع بحث الدول في طريق التحول (أمم في التحول) Freedom House؛
6. مؤشرات الشروط الإقتصادية والخطر 2016 - Global Insight ؛
7. التقرير السنوي حول التنافسية الدولية لـ" المعهد الدولي للتسيير والتنمية IMD* لسنة 2017 ؛
8. إستشارات المخاطر السياسية والإقتصادية Political and Economic Risk onsultancy 2017 ؛
9. الدليل الدولي على أخطار البلدان – وفق PRS Group International؛
10. تقييم سياسات وأجهزة البلدان 2017 - Banque mondiale؛
11. تقييم استبيان في أوساط الإطارات المسيّرة 2017 - Forum économique mondial؛
12. مؤشر دولة القانون 2017 – 2018 World Justice Project؛
13. مشروع أصناف في الديمقراطية- V-Dem 2017 »*[Transperancy international ,IPC ,2017].

4-6 « لماذا يعتمد مؤشر الفساد على التلقي (تلقي الرشاوى) ؟

عادة ما يتضمن الفساد أنشطة غير قانونية يجري إخفاءها عن عمد، ولا يكشف عنها إلاّ من خلال فضائح أو تحقيقات أو مقاضاة. على الرغم من أن الباحثين من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والحكومات قد أحرزوا تقدما في قياس الفساد بطريقة موضوعية وفي قطاعات محددة أحرزوا تقدما في قياس الفساد بطريقة موضوعية وفي قطاعات محددة، إلاّ أنه لا يوجد ، ليومنا هذا، ولا مؤشر واحد، يسمح بقياس مستويات الفساد الوطنية بشكل مباشر وشامل.

إن المصادر والاستطلاعات التي تشكل مؤشر الفساد تطرح أسئلة للمستجوبين تقوم على استبيانات مصممة ومعايرة بعناية.» [Transperancy international , IPC ,2017].

1-4-6 «ما هي الدول المنضوية في مؤشر الفساد IPC

حتى يدمج أي بلد في مؤشر تلقي الرشاوى لابد أن يكون مدرجا في ثلاثة مصادر لبيانات تعتمد في IPC ، فإذا لم يرد اسم بلد في الترتيب ، فهذا يعود فقط كون المعلومات المجمعة من التحقيقات والإستقصاءات غير كافية ، وهذا لا يعني أن ليس في هذا البلد فساد ، وقد تم فيسنة 2017 إضافة اربع دول في مؤشر الفساد ليرتفع عدد البلدان المعنية بالتقييم 180 »

فهل البلد المتحصل على النتيجة الأكثر انخفاضا هو الأمة الأكثر فسادا ؟:

لا ...لأن IPC هو مؤشر تلقي الرشاوى في القطاع العام،ولا يتعلق بحكم على مستوى الفساد في أمّة PC أو مجتمعات بصفة عامة، ولا بسياستها ولا بنشاط قطاعها الخاص .

فهل مؤشر الفساد IPC يقدم جدولا تاما عن الفساد في بلد ما ؟

لا ، لأن أثر وامتداد هذا المؤشر يبقى محدودا ، لأنه يتعامل مع تلقي الرشاوى في القطاع العام، و من وجهة نظر رؤساء المؤسسات وخبراء ذلك البلد ».[Transperancy international , IPC ,2017].

* International Institute for Management Development

وهنا تؤكد الشفافية الدولية على اهتمامها ببعض الأسئلة الموضوعية الي تطرحها مختلف الأطرافالمهتمة بهذه الظاهرة الخطيرة وإبراز احداثياتها ، وخاصة ما يتعلق بحسن القراءة الجيدة للجدول ومناخه ، خاصة فيم يتعلق بالدول المعنية بهذا السبر .

« فهل مؤشر الفساد IPC يقدم جدولا تاما عن الفساد في بلد ما ؟

لا ، لأن أثر وامتداد هذا المؤشر يبقى محدودا ، لأنه يتعامل مع تلقي الرشاوى في القطاع العام، و من وجهة نظر رؤساء المؤسسات وخبراء ذلك البلد .

2-4-6 وهذه الدراسات العالمية ،التي أجرتها الشفافية الدولية لاستكمال المؤشر هي خاصة:

A. البارومتر العالمي للفساد Baromètre mondial de la corruption (BMC) :الذي يحسب تلقي الرشاوى وتجارب الفساد لدى المواطنين ، وهذا المقياس يعتبر سبر تمثيلي للمواطنين ، والذي يجرى في دول العالم بأسره.

B. التقرير الدولي على الفساد،وهو الذي يستكشف وبالتفاصيل مشاكل الفساد لموضوع أو قطاع معين، وهو تقرير موضوعاتي thématique يعتمد على مختلف البحوث والتحاليل للخبراء وكذلك دراسات الحالات تمتد من العدالة إلى التربية ،،، إلى غيرهما من القطاعات.

C .تقييم النظام الوطني للنزاهة : وهو سلسلة دراسات تجرى على المستوى الوطني ، وتقدم تقييما نوعيا معمقا لنقاط القوة والضعف للمؤسسات الرئيسية التي تسمح بحوكمة جيّدة وتحذر من الفساد في بلد ما.

D. التقرير حول الشفافية في تنظيم المؤسسة :(TRAC Rapport sur la transparence de l'organisation de l'entreprise) ، وهي سلسلة دراسات تحلل امتدادات الشفافية في العلاقات بناء على سلسلة الإجراءات المضادة للفساد في كبريات المؤسسات في العالم»[IPC ,2017 , Transperancy international].

وقد حرصت المنظمة على تقديم توضيحات بشأن مدى صدقية الجداول التي تنشرها عن الفساد وترتيب الدول المعنية بالجدول ، خاصة فيما يتعلق بسعة وفضاء قياساتها والمظاهر التي تأخذها بالحسبان ، مع الإشارة إلى أن التقدير يقوم بالأساس على تلقي الرشاوى في القطاع العام دون القطاع الخاص ، بالإضافة إلى الإشارة إلى الأخذ بعين الاعتبار في التقدير كل من البارومتر العالمي للفساد، التقرير الدولي على الفساد ،وتقييمات النظم الوطنية للنزاهة ، وفي الأخير التقرير حول الشفافية في تنظيم المؤسسات خاصة كبيراتها

3-4-6 « ماهي مظاهر الفساد التي يتعامل معهاIPC :

هي كل السلوكات والتصرفات التي تخدش نزاهة الإنسان وتنفر منها فطرته وفطرة المجتمع وأعرافه ،وتعاب من كل الشرائع ، منها (على سبيل المثال وليس الحصر) : الرشوة، الإختلاسات،المحسوبية، المحاباة، التعسف في استعمال السلطة والمنصب لتحقيق مصالح ما ، فساد القضاة ورجالات الأمن ، البيروقراطية ، التحرش الجنسي، غسيل الأموال ، توظيف المال الفاسد، عدم تطبيق إجراءات مكافحة الفساد ،،، إلخ

وبالمقابل هناك مظاهر لا يتعامل معها مؤشر تلقي الرشاوى IPC ، وهي عديدة منها :

تلقي الرشاوى بين المواطنين ،التهرب والغش الضريبيين ، التدفقات المالية غير الشرعية ، مسهلي الفساد (القضاة ، المحامون ،الشرطة ، المحاسبون ،المستشارين الماليين) ، غسيل الأموال ، الفساد في القطاع الخاص الإقتصاديات و السوق الموازية.» [IPC ,2017 , Transperancy international].

ولتوضيح طريقة عملها ، ورسم معالم الترتيب ، تبرز منظمة الشفافية الدولية أي العناصر والعوامل التي تدخلها في الحساب ، توخيا للمصداقية البينية مع الدول والمؤسسات الأخرى التي تتعامل معها في الموضوع .

وهذا الجدول (المتصرف فيه وفق حاجتنا لمضامينه) يضع ترتيبا للدول المعنية بعملية السبر ، والتي ارتفع عددها هذه المرة إلى 180 دولة ، ونشر نتائج هذه السبر.

1	New Zealand	89	90	91	91	91	90
2	Denmark	88	90	91	92	91	90
3	Finland	85	89	90	89	89	90
3	Norway	85	85	88	86	86	85
3	Switzerland	85	86	86	86	85	86
6	Singapore	84	84	85	84	86	87
6	Sweden	84	88	89	87	89	88
8	Canada	82	82	83	81	81	84
8	Luxembourg	82	81	85	82	80	80
8	Netherlands	82	83	84	83	83	84
8	United Kingdom	82	81	81	78	76	74
12	Germany	81	81	81	79	78	79
13	Australia	77	79	79	80	81	85
13	Hong Kong	77	77	75	74	75	77
13	Iceland	77	78	79	79	78	82
16	Austria	75	75	76	72	69	69
16	Belgium	75	77	77	76	75	75
16	United States	75	74	76	74	73	73
19	Ireland	74	73	75	74	72	69
20	Japan	73	72	75	76	74	74
21	Estonia	71	70	70	69	68	64
21	United Arab Emirates	71	66	70	70	69	68
23	France	70	69	70	69	71	71
23	Uruguay	70	71	74	73	73	72
29	Taiwan	63	61	62	61	61	61
32	Brunei Darussalam	62	58	N/A	N/A	60	55

34	Botswana	61	60	63	63	64	65
34	Slovenia	61	61	60	58	57	61
36	Poland	60	62	63	61	60	58
36	Seychelles	60	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A
103	Côte d´Ivoire	36	34	32	32	27	29
103	Mongolia	36	38	39	39	38	36
103	Tanzania	36	32	30	31	33	35
112	Algeria	33	34	36/88	36	36	34
112	Bolivia	33	33	34	35	34	34
117	Ecuador	32	31	32	33	35	32
117	Egypt	32	34	36	37	32	32
171	Korea, North	17	12	8	8	8	8
171	Libya	17	14	16	18	15	21
175	Sudan	16	14	12	11	11	13
175	Yemen	16	14	18	19	18	23
177	Afghanistan	15	15	11	12	8	8
178	Syria	14	13	18	20	17	26
179	South Sudan	12	11	15	15	14	
180	Somalia	9	10	8	8	8	8
2017 Rank	Country	2017 Score	2016 Score	2015 Score	2014 Score	2013 Score	2012 score

Source : Transperancy international ,IPC ,2017

الخلاصة :

واضح جدّا أن الفساد إن إثارة موضوع الفساد بات يحتل في عصرنا مساحة غير ضيقة في غالبية دول العالم بعدما استحالت إمكانية إخفائها أو التنكر لوجودها ، لتحظى بإجماع الساسة كبار الموظفين والمؤسسات الحكومية والدولية والمجتمع الدولي وكذا المنظنات الحكومية وغير الحكومية .

كما هو واضح أن هناك توافق عالمي حول خطورة الظاهرة وضرورة التخلص منها ومحاربتها ، بعدما تحولت بتفاقمها إلى معيق للنمو والتنمية ، و السيرورة الطبيعية للبلد وصيرورة مجهودات الجماعات الوطنية الفردية والجماعية ؛ لهذ ظهر نوع من الإصطفاف العلني على الأقل في تضافر الجهود للمواجهة ، ووضع آليات تكشف هذه الخطورة، وتساعد على المحاربة الجماعية وشحذ الفردية منها ، ويعد مؤشر تلقي الرشاوى من بين أهم هذه الأليات ليس لأنها سلاح في يد أكبر المؤسسات العالمية ، التي تسخر إمكانياتها على رصد معالم هذه الظاهرة ، واستخدام معايير تساعد على المواجهة وصياغة المعركة من أجل رفاه مأمول ، على مستوى كل الدول الذي يعيقه مثل هذه العقبات ، لدرجة أنه أصبح من الأعداء الموضوعيين لرشاد أي حكم بمختلف عناصره ، من ديمقراطية وحكم القانون ، وشفافية وحسن الأداء الحكومي ، وتطبيق المحاسبة الفعّالة ، وخلق توافق وطني ، يتماشى من ضرورات ضمان فعالية المشاريع في الدولة ، بما يصنع قاعدة متينة للتوافق الوطني والمساواة .

الهوامش بترتيب أبجدي

1. مشعان الشاطري: الفساد ... أسبابه .. مظاهره .. طرق علاجه،8/2/ 2012 ، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية السعودية
2. محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 309 ، نوفمبر السنة2004
3. ماجد عبد الله المنيف ، التحليل الإقتصادي للفساد و أثره على الإستثمار و النمو، مجّلة بحوث إقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، مصر1998
4. الدكتور صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الرياض :المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب 1994
5. الدكتور احمد رشيد ,الفساد الإداري,الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية، القاهرة، دار الشعب1986
6. سعاد عبد الفتاح محمد: الفساد الإداري وسبل مكافحته / مصر 2013
7. بلال خلف السكارة، أخلاقيات العمل, الأردن,دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة,ط 1 سنة 2009).

8. Donatella Della Porta et Yves Mény, *Démocratie et corruption en Europe*, Découverte, 1995.
9. Gabriel Rufyiri, président de l'Olucome : « Corrompus et corrupteurs sont devenus plus forts que l'État,2010
10. Jean-Noël Jeanneney, *L'Argent caché : milieux d'affaires et pouvoirs politiques dans la France du XXe siècle*, Fayard, Paris, 1981
11. Philippe Garraud, *Profession, homme politique: la carrière politique des maires urbains*, L'Harmattan, 1989
12. wikipéa actualisée le 8 mars 2018 (19 :00)